تاريخ استقبال المقال: 27 / 07 /2016 تاريخ قبول نشر المقال: 03/ 12/2016 تاريخ نشر المقال: 2017/06/01

الأسرة الجزائرية عبر التاريخ ..... الثابت و المتغير

أ.اليمين شعبان جامعة عباس لغرور خنشلة
أ.د عوفي مصطفى جامعة باتنة 1
CHABANELYAMINE1952@YAHOO.FR
Rahma104@gmail.com

الملخص

تعتبر الأسرة كأقدم المؤسسات التي يتكون منها البناء الاجتماعي وعرفت تحولات منذ الفترة الاستعمارية إلى عصرنا هذا وشهدت تغيرات مست النسق الاجتماعي العام فكان المجتمع الجزائري عبارة عن قبائل وعشائر على رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخ يمثل الأب الروحي لها وهذا قبل الاحتلال الفرنسي الذي قام بتفكيك النظام القبلي وتحطيم الروح الجماعية وأضعف العلاقات العائلية التي كانت قائمة على أساس المبادئ الإسلامية ثم قضى على النظم السائدة في المجتمع الجزائري منذ القدم وبعد الاستقلال عملت الدولة على إعادة اللحمة الاجتماعية وتقوية قيم التضامن بانتهاج سياسة تنموية شاملة مما أدى إلى إعادة الهيكلة الاجتماعية التي كانت انعكاسا للتغير السوسيو ثقافي في البناء الأسري

الكلمات المفتاحية: النسق، البناء، التغير

THE ALGERIAN FAMILY THROUGHOUT HISTORY.....variable and invariable

Abstract:

The family is considered as the oldest foundation that a society is composed of. The Algerian family has experienced many changes since the colonization till nowadays. However, the Algerian society was formulated by tribes and clans ,each one was under the rule of the wise man"sage" who represented spiritual father but when the colonization came everything changed.The French destroyed the collective spirit. Currently, the state makes efforts to bring back the cooperation values following a general development which led to the formulation of the social structuralism that reflects the socio-cultural change in the family construction.

Keywords: pattern, Building, changeability

مقدمة

تعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية، وجماعة اجتماعية أولية وأساسية ودائمة، وهي بهذا المعنى أقدم وأعرق جماعة عرفها تاريخ البشرية، حيث تمثل أحد الأنظمة الاجتماعية الأساسية عبر مختلف المراحل التاريخية التي مر بها الإنسان.

ومن هذا المنظور يرى العلماء والمفكرون بأن الأسرة لا تعتبر الأساس الذي يقوم عليه المجتمع، أو منطلق وجوده فحسب، بل هي المصدر الذي تستمد منه الأخلاق والركيزة الأولى لضبط السلوك الإنساني والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان الدروس والتوجيهات الأولى في حياته، باعتبارها نظاما اجتماعيا عرفته كل المجتمعات البشرية منذ بدء الخليقة.

ورغم هذه الأهمية التي تكتسيها الأسرة كنظام اجتماعي يحافظ على بقاء النوع البشري قائم وفق ضوابط يقرها المجتمع ويرتضيها.

وقد يكون ذلك هو مجمل منظور علم الاجتماع إلى الأسرة، إلا أن ما يمكن ملاحظته أن علماء الاجتماع الأوائل لم يولوا أهمية كبيرة للوحدات الاجتماعية الصغيرة مثل الأسرة، خلال تحليلهم للمجتمع وهذا ما أدى إلى ركود دراسات الأسرة وعدم انتعاشها إلا خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين والفضل كل الفضل يرجع إلى علماء الأنثروبولوجيا إلى جانب علماء الآثار الذين أولوا اهتماماتهم لدراسة الأسرة، في الثقافات البدائية وفي الحضارات الإنسانية القديمة، وانطلاقا من ذلك بدأ الاهتمام ينصب على دراسة الأسرة التي غدت تحتل مكانة مرموقة وهامة في مجال العلوم الاجتماعية، وقد أثار مؤلف "إدوارد وسترمارك" [1](EDwardWester Mark) ، الذي يحمل عنوان الزواج الإنساني

(The History of Human Mariage) ، اهتماما كبيرا لدراسة الأسرة.

وفي هذا السياق والمعنى نجد أن الأسرة الجزائرية لن تنل حظها من الدراسة من المختصين وتسليط الضوء عليها رغم ارتباطها بمجتمع يعود تاريخه إلى آلاف السنين، حسب ما تؤكده الشواهد المادية التاريخية التي مازالت قائمة إلى يومنا هذا ولم تتأثر بالعوامل المناخية والطبيعية لتثبت بأن المجتمع الجزائري عريق ضاربا بجذوره في أعماق التاريخ والجغرافيا.

1- دراسات الأسرة الجزائرية:

الأسرة الجزائرية ترتبط بمجتمع موغل في القدم، أي عهد ما قبل التاريخ حسب ما تؤكده الشواهد المادية التي ما تزال قائمة إلى هذا العصر كالرسوم والكتابات على الصخور بمنطقة الأهقار والطاسيلي وغيرهما من مناطق الوطن، لكن لا توجد هناك دراسات تاريخية تتناول الأسرة الجزائرية منذ القدم.

ونلاحظ أن الاهتمام بدراسة الأسرة الجزائرية بدأ منذ القرن العشرين، حيث ركزت معظم الدراسات على بنية الأسرة التقليدية والمعاصرة، ومن بين هذه الدراسات التي قام بها بعض المختصين الفرنسيين، دراسة بيرك

(Berque)في سنة 1936، وديسكلواتر(Descloitres) خلال سنة 1963، وكوت (Cote)، وشولي (Chaulet) سنة 1987.

ومن ضمن الدراسات العلمية التي كانت الأسرة الجزائرية محلا لها، هناك دراسة مونيي(Mounier)، حيث كانت عبارة عن مقاربة تختلف عن المقاربات السابقة من خلال محاولته التعمق للوصول إلى معرفة الخصوصيات التي تميز الأسرة الجزائرية عبر المراحل التاريخية المتعددة التي مرت بها، وما يميز دراسته (R. Mounier) عن الدراسات السابقة هو وضعها في قاعدتها البيئية ومورفولوجيتها الاجتماعية من خلال دراسة البناء الاجتماعي للدار القبائلية نشرت في كتاب سنة 1926.[2]

وما يلاحظ على هذه الدراسة أنها كانت مخالفة للدراسات السابقة التي تنظر إلى الأسرة الجزائرية على أنها ذات حدود غامضة ترتبط بالنموذج الروماني.

إلى جانب هذه الدراسة هناك دراسة "فرانز فانون" حيث أبرز فيها دور الثورة في تعديل نمط الشخصية الجزائرية.

أما دراسة "بيار بورديو" (P. Bourdieu)[2] سنة(1961) فقد حاول من خلالها تقديم نظرة عن المجتمع الجزائري بشكل عام والأسرة الجزائرية بصفة خاصة، وقسم فيها المجتمع الجزائري إلى مناطق عرقيا (القبائل والشاوية والعرب)، وهذا ما شكل أرضية النقد الموجهة لهذه الدراسة التي درست مكونات المجتمع الجزائري من منطلق إثني، وهو ما لا يعكس واقع المجتمع الجزائري الذي يشكل نسقا عاما ووحدة متماسكة ومتجانسة رغم وجود بعض الخصوصيات المتعلقة بالموروث الثقافي الثري الذي يختلف في جزئياته من منطقة إلى أخرى، أما بالنسبة للأسرة الجزائرية فإنها تشكل في عمومها وحدة بنائية تكاد تكون متماثلة في أنماطها وفي وظائفها عبر كافة القطر الجزائري بغض النظر عن التركيبة الاثنية للمجتمع الجزائري.

وتأتي دراسات بعض المختصين الجزائريين ومنهم "دبزي" في سنة 1963، و"بوتفنوشت مصطفى" سنة 1980، و"سليمان مظهر" في 1993، حيث أكد هؤلاء على أن الأسرة الجزائرية تأثرت بالمتغيرات الحضارية المتصارعة، وأن التغير في النسق الاجتماعي العام قد مس النسق الأسري نتيجة تحويل نشاطها من نشاط فلاحي إلى عمل مأجور في المدينة.[3]إضافة إلى هذه الدراسات المذكورة آنفا التي تناولت الأسرة الجزائرية، هناك دراسة أخرى قام بها "كواوسي" حيث جمع فيها بين علم الاجتماع والديموغرافيا من خلال التحليل السوسيولوجي للمعطيات الديموغرافية.[4]

أما الدراسة التي قام بها كل من "ديسكلواتر" و"دبزي العيد" تحت إشراف المركز الوطني للبحث العلمي (C.N.R.S) بباريس فقد قاما بتحديد ثلاثة أنماط وأشكال الأسرة الجزائرية وهي كالتالي:

1. العائلة الكبيرة (الشيوعية).
2. العائلة الأبوية.
3. الأسرة الزواجية (واعتبرها الباحثان ذات نسق أبوي مميز).[5]

2- التطور التاريخي للأسرة الجزائرية:

إن الأسرة الجزائرية عرفت كغيرها من الأسر في مختلف المجتمعات الإنسانية تطورا وتحولا كبيرين، في هذا المجال تؤكد الدراسات الرسمية على أن النظام العائلي في الجزائر هو: «عبارة عن شيء مختلف وبصفة محسوسة عما كان عليه منذ نصف جيل فقط، أي منذ سنة 1962 متحركة في التاريخ المباشر»[6]، وهذا يفيد أن الأسرة الجزائرية قد عرفت مراحل تاريخية شهدت فيها تطورات مختلفة من مرحلة إلى أخرى.

أ- الأسرة الجزائرية قبل الاحتلال:

وللوقوف على معرفة ما طرأ على الأسرة الجزائرية من تحول وتغير إبان الحقبة الاستعمارية، يجب معرفة طبيعتها قبل بسط هذا الأخير سيطرته على البلاد.

فالمجتمع الجزائري قبل 1830 كان عبارة عن قبائل وعشائر، يكون على رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخ يمثل الأب الروحي لها، ويتولى تسيير شؤونها ماديا وروحيا، إذ أن المجتمع ألمغاربي لم يكن يتبع النمط الطوطمي كما أن المتجمع المنزلي لم يكن مبنيا على العائلة، بل كان عبارة عن جماعة اجتماعية قائمة على القرابة الأبوية كرابطة طبيعية، أما السلطة العشائرية فقد كانت في يد شيخ القبيلة أما السلطة العشائرية فقد كانت تحت حكم الشيخ الذي كان يتولى مهمة توزيع الأدوار والوظائف والتدخل لتسوية الخلافات والنزاعات التي تقع داخل ا لقبيلة، ويقوم بتزويج أعضائها.[7]

والأسرة الجزائرية تتميز بخاصية أساسية تتمثل في تمسكها بالتعاليم الإسلامية وهو ما يتجلى في سلوكاتها وعلاقاتها القرابية.[8]

ب- الأسرة الجزائرية إبان الاحتلال:

تعرضت الجزائر إلى احتلال دام مائة واثنان وثلاثون سنة (132 سنة)، من قبل الاستعمار الفرنسي الذي اعتبره المؤرخون استعمارا إمبرياليا اتصف بالوحشية وعرض شعبا بكامله للتقتيل والتشريد والجهل ومختلف الأمراض الفتاكة، وعد أخطر استعمار عرفه التاريخ الحديث.

ففرنسا عندما تمكنت من بسط سيطرتها على ربوع الجزائر طبقت مشروعها المتمثل في نظام شامل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا ودينيا، أي استبدال لغة بلغة، وثقافة بثقافة، ودين بدين، ولم يقتصر الاحتلال على الجانب السياسي والعسكري فقط، بل شمل كل جوانب الحياة الاجتماعية لكي يتسنى لها تحويل الجزائر إلى بلد تابع لفرنسا سياسيا وعسكريا وحضاريا.

ففي مجال التعليم كان الأمر مقتصرا على أبناء الأعيان لأن الذين استفادوا من هذه السياسة هم أبناء الإقطاعية المرتزقة التي خلقها الفرنسيون.[9]

لأن نسبة المتعلمين من أبناء الجزائر لم تكن تمثل شيئا، وما يدل على هذا قول أحد الموظفين الفرنسيين الكبار "أوجين فورمسيترو" (Eugène Fourmestraux) سنة 1880: «لقد فرطنا في تعليم الأهالي حتى نزل إلى مستوى هو أدنى بكثير مما كان عليه قبل الاحتلال»[10]

ويصف "مارسيل إيمريت" (Marcel Emirit) هذا الوضع المزري بالقول: «كان العربي في 1830 يعرف القراءة والكتابة، ولكنه أصبح يتخبط في ظلمات الجهل عندما مضى نصف قرن على الاحتلال»[11]

وقد واجه المجتمع الجزائري هذه السياسية الاستعمارية المتمثلة في الثالوث الرهيب (الجهل، الفقر، المرض) برباطة جأش وعزيمة، وواجه التعليم الفرنسي رغم ضالته وندرته واقتصاره على الصفوة المختارة من أبناء الطبقة العليا كون السلطة الاستعمارية عمدت إلى اختطاف أبناء زعماء المقاومة المعروفين وإرسالهم إلى فرنسا للالتحاق بالمدارس الفرنسية، وقد ارتبط التعليم الفرنسي لدى أذهان الشعب الجزائري لفترة غير قصيرة بالتنصير، حيث قام "لافيجري" (Lavigerie) في 1867 و1868بتعميد وتنصير الآلاف من الأطفال الجزائريين اليتامى بالقوة بعد وقوع المجاعة الكبرى الناتجة عن القوانين الاستعمارية الظالمة الخاصة بملكية الأراضي، مما تسبب في هلاك خمسمائة ألف جزائري (500.000) ولهذا ظل التعليم الفرنسي مرتبطا لدى السكان بالتنصير، وهو ما رفضه الشعب الجزائري.[12]الذي لم يرض عن دينه وعقيدته بديلا مهما كلفه ذلك من ثمن.

ورغم هذه الظروف الاستعمارية الظالمة إلا أن الشعب الجزائري ظل متمسكا بلغته العربية التي كانت تدرس من قبل الجمعيات والزوايا الموجودة في الأرياف والكتاتيب الملحقة بالمساجد والقرى والمداشر والمدارس المنشأة في المدن، أما الدولة الفرنسية فقلما عملت لتدريس اللغة العربية.[13]

وقد عمل الاستعمار على محاصرة اللغة العربية والتضييق عليها، لأنه يعرف ما تشكله من أهمية في ترابط وتماسك المجتمع باعتبارها عنصرا من عناصر الحفاظ على الهوية الوطنية، وفي هذا المعنى يقول "أحمد بن نعمان": «اللغة ظاهرة أو شبه نظام اجتماعي يؤثر في الأفراد ويرتبط وظيفيا مع الأنظمة الأخرى كالأسرة والتربية والدين والاقتصاد وحتى السياسة»[14]

وفي هذا السياق يقول المفكر الجزائري "مصطفى لشرف": «أن الوجود الأجنبي الدخيل يتجلى في كافة أجهزة السيادة، كالسلطة السياسية والقضائية والاقتصادية، كما يتجلى في الجيش وفي اللغة، وغير ذلك من المؤسسات الأخرى الدالة على انقلاب الوضع الداخلي(...) فضلا عن أساليب القهر الأخرى التي استعملتها فرنسا لتغيير بنية المجتمع»[15]

وقد عمل الاستعمار الفرنسي وسياساته الظالمة على إحداث تغييرات سوسيوثقافية وسياسية مست النسق الاجتماعي العام، وأدى هذا بالضرورة إلى التأثير على الأنساق الفرعية الأخرى و منها الأسرة.

فمن الناحية السياسية، عملت السلطات الاستعمارية على تفكيك النظام القبلي بحرمان القبائل والعشائر من مصدر رزقها وحياتها المتمثل في الأرض التي تشكل المورد الاقتصادي وأساسا للتضامن الاجتماعي، فاغتصاب الأراضي لم يكن يهدف إلى إفقار الشعب الجزائري فحسب بل يتعدى ذلك إلى تحطيم الروح الجماعية والعلاقات العائلية الإسلامية المشجعة والمدعمة بالملكية الجماعية، وهكذا حاولت الإقطاعية القضاء على قواعد وأسس موجودة ومكرسة منذ آلاف السنين وهي الوحدة واللاانقسام في النظام الاجتماعي الجزائري.

وهكذا يلاحظ أن قانون "وارني" الصادر في عام 1873 نص على تشكيل الملكية الفردية، وترتب على ذلك آثارا وانعكاسات خطيرة، حرمت الفلاح الجزائري من العلاقات القرابية للفرد الجزائري، وفي هذا الخصوص يقول "عدي الهواري": «انحصرت العلاقات الاجتماعية في حدود العلاقات القرابية والمجتمع لم يعد ذلك الكل المبني الهرمي، بل مجموعة من الأفراد لمتصافين إلى بعضهم البعض»[16]

وبظهور الملكية الفردية انتقلت السلطة من الحكم المشائخي إلى النظام الأبوي، وعلى هذا الأساس بدأت السلطة الأبوية تتوسع في المجتمع الجزائري، كما حاولت الإيديولوجية الاستعمارية اعتبار الدوار كحقيقة كانت موجودة قبل الاستعمار، وهو بذلك نتاج تاريخي لتقويض البنية الاجتماعية، فالعائلات كانت من قبل تنضوي تحت لواء قبيلة واحدة.

وأصبح الدوار هو المكان الذي تجتمع فيه عناصر متفرقة من القبائل المفككة بسبب زوال الملكية الجماعية، وأدى هذا إلى اختفاء الروح الجماعية وانتقال المجتمع الجزائري من نظام العشيرة إلى نظام العائلة، في نمطه الممتد المتكون من مجموعة أسر يضمها مسكن مشترك، نجد هذا المسكن عبارة عن دار كبيرة في الوسط الحضري وخيمة بالنسبة للبادية: «يسكنها عدد يتراوح ما بين 20 و60 شخصا، وثلاثة إلى أربعة أجيال، ويمكن أن يبلغ الحدود القصوى، وتقوم بدور التماسك الأسري، وتوفير الأمان والمحافظة على صلة القرابة في وضعية تجمع وتعاون»[17]

وتتميز العلاقات في العائلة التقليدية بفروقات واضحة تبعا للسن والجنس والانتماء القرابي، ومن أهم الخصائص التي تميز البناء التقليدي للأسرة الجزائرية وضع موانع تحيل دون التقاء بين الذكور والإناث من منطلق المبدأ «النقاء الأخلاقي والجسدي للمرأة»[18]

يلاحظ أن هذا التنظيم السائد في العائلة التقليدية الذي يضع حواجز بين الرجل والمرأة يحدده ويفرضه الموروث الثقافي ونظام القيم المستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية.

فالأسرة التقليدية تضع المرأة ضمن الجماعة الاجتماعية المنزلية، ويعتبر الكمال الجسدي للمرأة خطرا حقيقيا قد يؤدي إلى عداء وقطيعة داخل الجماعة العائلية، فضلا عن إلحاق الضرر بها والحط من قيمتها: «إن تنظيم العلاقات بين الرجال والنساء يستند إلى أسباب عميقة وخطوط ثقافية أساسية في المجتمع الريفي الجزائري»[19]

فالاستعمار الفرنسي وضع إستراتيجية تهدف إلى خلخلة البناء الاجتماعي الذي تشكل العائلة أحد أعمدته ومن بين الأساليب المنتهجة في هذا السياق «محاربة المجتمع الجزائري في سياقه ألتلاحمي وفي قدرته على المقاومة والصمود، فينبغي أو لا السيطرة على المرأة من وراء حجابها أين تختفي ويخفيها الرجل في المنزل»[20]، لأن مهمة المرأة في تلك الحقبة تتمثل في القيام بشؤون المنزل وما يتطلبه من تنظيم وإعداد للطعام والتنظيف والغسيل، وتناول الطعام بعيدا عن أنظار الرجال، وعدم الخوض في مناقشة الزوج في قراراته، لكن مكانة المرأة كانت تتحصن وتتقوى كلما أنجبت عددا كبيرا من الذكور لأنهم يشكلون مركز الاهتمام في وسط العائلة، والعلاقة بين الأبناء الذكور والأب، تتمثل في الاحترام والتقدير التامين ويقول

"فرانز فانون" في هذا الشأن: «.... يسودها الاحترام التام للأب من منطلق مبدأ الحقيقة ملك للكبار ولا مجال للمناقشة فيها، مع عدم رفع الصوت أمامه»[21]، وقد زادت السلطة الأبوية لتنامي القيم الثورية «أصبح كل جزائري يرغب في إثبات ذاته والتمتع بالحرية الكاملة في اختياراته تبعا لنسق القيم الجديد الذي أفرزته الثورة»[22]

وفي ظل هذه المعطيات المتولدة عن السياسة الاستعمارية الظالمة والعنصرية المبنية على مصادرة أراضي الفلاحين وتفكيك النظم الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري منذ آلاف السنين، اضطر سكان الأرياف إلى النزوح إلى الحواضر.

كل هذه المعطيات كانت بمثابة: «المؤشرات الأولى والمفسرة للتغير الأسري، وبدأت العائلة تتجدد نتيجة العوامل الحاصلة، الاقتصادية والسوسيوثقافية المفروضة من قبل المستعمر»[23]

وقد لعبت ثورة التحرير دورا مهما في إدخال بعض التغيرات على الأسرة الجزائرية من خلال اكتساب المرأة مكانة لم تكن تتصف بها، حيث أصبحت تشارك الرجل في الفعل الثوري، ويقول "فرانز فانون": «إن المرأة الجزائرية تشغل مكانة هامة في الفعل الثوري الذي مكنها من تنمية شخصيتها وإثبات وجودها وتحمل مسؤولياتها»[24].

ويلاحظ أن الثورة الجزائرية تميزت «بتشبعها بأهداف الحركة الوطنية ومبادئها مما أدى إلى الوعي بالمصالح العليا التي لا تقتصر على العائلة، بل تعدى ذلك إلى إحداث تغيير اجتماعي عميق وجذري في المجتمع الريفي»[25].

ج/ الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال:

بعد استرجاع الجزائر استقلالها، وجد المجتمع الجزائري نفسه أمام بناء عائلي يجمع بين البناء التقليدي القديم، الذي يتميز بثلاثة خصائص يمكن ذكرها فيما يلي:

1- واللاانقسام ومشاعية الملكية، 2- النمط العائلي الممتد العمودي المبني على الخط الأبوي، 3- البناء الجديد الناتج عن التغييرات التي أحدثها الاستعمار الفرنسي. وعلى المستوى الماكرو سوسيولوجي، فقد اعتمدت الدولة الجزائرية على سياسة تنموية شاملة مست مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن الناحية الاقتصادية تبنت النظام الاشتراكي القائم على الثورة الزراعية والثورة الصناعية، التي اعتمد فيها على إنشاء قاعدة صناعية ثقيلة، وما تبعها من تأميمات للبترول، هذه السياسة التنموية استقطبت سكان الأرياف الذين فضلوا النزوح إلى المدن من أجل الحصول على مناصب شغل تضمن لهم أجورا ثابتة، وهكذا زالت الملكية الجماعية والمشاعية الاقتصادية، وبالتالي تنوعت المصادر الاقتصادية للفلاح الذي أصبح يرفض تقاسم أجره مع جماعته.

أما من الناحية الديموغرافية، فيلاحظ أن الدولة الجزائرية، وبعد الاستقلال مباشرة، انتهجت سياسة تشجيع النمو الديموغرافي لتعويض ما فقدته في الحرب، كما طبقت سياسة مجانية العلاج وهو الأمر الذي سمح

بالقضاء على الأمراض والأوبئة التي كانت منتشرة أثناء الفترة الاستعمارية، وكانت هذه الأمراض تفتك بحياة عشرات الآلاف بل مئات الآلاف من الجزائريين.

3-الثابت و المتغير :

وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي، شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق سياسة تنظيم النسل، وفي الجانب المورفولوجي سلكت الدولة سياسة عمرانية لتلبية حاجيات السكان، وبدأت في إنجاز مشاريع سكنية ذات نمط عمودي، ونتج عنه تقلص حجم العائلة، بعدما كانت هذه الأخيرة تتميز بالسكن الجماعي الذي يحيطه سور عال، لا يسمح للمارة برؤية ما يجري بساحة الدار[26]، كون السكن كان يمثل «الإسقاط المكاني لنظام الجماعة»[27] وقد ظهرت سلوكات اجتماعية مرتبطة بهذه الأنماط السكنية. وفي الجانب السوسيو ثقافي، تم تشييد المؤسسات التعليمية في كل مناطق ربوع الوطن وكان التعليم مجانيا وإجباريا كما يعد «تطور ونمو وسائل الاتصال بكل أشكاله، والحراك الاجتماعي والإعلامي وتطور التعليم والعلاقات، وتوزيع وتبادل الإيديولوجيات عن طريق الصحافة والإذاعة والكتب والسينما والتلفزيون»[28] من العوامل التي كان لها تأثيراً كبيراً على بنية العائلة في نسقها المعياري، ورغم كل هذا ما تزال «التقاليد تمارس ضغطاً على الأفراد من المضمون الثقافي المحتضر الذي يلازم البناء العائلي للجماعة»[29].

ومما سبق يمكن القول، بأن الأسرة الجزائرية، تميزت بنمطين أو شكلين أساسين وهما:

– الأسرة التقليدية الممتدة التي تضم عدة أجيال، وتعود السلطة فيها إلى الأب الذي يتدبر شؤونها، وهذا النمط الذي كان سائدا بشكل كبير، يتكون من الزوجين (الأب والأم)، والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين والأحفاد، وبعض الأقارب الذين نجد منهم العمة والعم والخالة والخال، مع كون هذه الأسرة أبوية (PATRIARCALE). تضم ثلاثة أجيال (الأجداد، الآباء، الأحفاد)، هؤلاء جميعاً يعيشون تحت سقف واحد. وكقاعدة عامة يكون الزواج في الغالب داخليا، (أي بين أبناء العمومة)، للحفاظ على استمرار الأجيال فيما بينهم "بورمان" BOURMANS[30].

وتستمد الأسرة القوة من عدد أفرادها الذين يلعبون دوراً هاماً في حياة الأسرة التقليدية الجزائرية من الناحية الاقتصادية، لأن الأبناء يعتبرون قوة إنتاج تلبي حاجيات الأسرة الاستهلاكية، وتزداد مكانة الأسرة. كلما زاد عدد أبنائها الذكور، الذين يعتبرون سنداً لحمايتها إلى جانب كونهم قوة عمل[31].

– أما بالنسبة للأسرة الجزائرية الحديثة أو المعاصرة فإنها تعرضت للتأثيرات الناجمة عن السياسة الاستعمارية الفرنسية، وكذلك للسياسات التنموية التي انتهجتها الدولة الوطنية بعد الاستقلال، مما أدى إلى إعادة الهيكلة الاجتماعية حسب المتطلبات الجديدة التي برزت في المجتمع الجزائري.

وهذه الهيكلة ليست سوى انعكاساً للتغير السوسيو ثقافي في البناء الأسري. الذي يتمظهر في مستويين، الأول استجابة للعوامل التاريخية، والثاني للمتطلبات التنموية، وربما تعتبر عملية التحضر (الانتقال من الريف إلى المدينة) من أهم العوامل التي شكلت تأثيرها البارز في البناء الأسري الحديث، حيث أفرزت أنماطاً حياتية جديدة في الأسرة[32].

إن الدراسات السوسيولوجية التي درست خصائص الأسرة الجزائرية، بينت بأن الأسرة ما تزال تحافظ على بعض القيم التي تميزت بها الأسرة التقليدية بنمطها الريفي والحضري، مثل احترام الوالدين والاعتزاز بالانتماء العائلي، والتضامن بين أفراد الأسرة وسيادة روح الأسرة الكبيرة (أو ما هو شائع ومتداول في المجتمع تحت تسمية الدار الكبيرة)، بينما اختفت بعض السمات والخصائص الأخرى[33].

إن التحول الذي عرفه المجتمع الجزائري، من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كانت له انعكاسات على الأسرة الجزائرية، لكنها لم تكن بنفس الوتيرة التي ميزت المجالات السياسية والاقتصادية وعلى وجه الخصوص قطاع الصناعة، بل إن الأسرة الجزائرية كانت تسير ببطء شديد لا يمكن ملامسته إلا بعد أجيال، ومن هذا التغير ظهرت نماذج للبنية الأسرية[34].

ومن هنا يمكن القول بأن بنية الأسرة الجزائرية، مازالت في طور التشكل وتمر بمرحلة انتقالية، وبناء عليه يمكن دراسة هذه البنية في سياق سيرورة ثانية متمثلة في إعادة الهيكلة من جديد، «ولعل أهم مثال يوضح سيرورة التفكيك وإعادة التركيب في العائلة الأبوية هي الظروف الأمنية وتعديل بنية الاقتصاد الجزائري، ونقص وصعوبة الحصول على السكن لسنوات، هي أسباب أعادت تشغيل ميكانيزمات التماسك الأسري من جديد»[35].

الملاحظ من خلال نتائج الديوان الوطني للإحصاء المستخلصة من الإحصاء العام الرابع للسكان والسكن (1998)، بأنه لا توجد علاقة ارتباطية واضحة بين التحضر والنمط الأسري السائد في هذا الوسط. حيث بينت النتائج بأن الأسرة النووية لا تنتشر كما يسود الاعتقاد في الوسط الحضري فقط، بل تنتشر أيضا في الوسط غير الحضري لأن الاعتقاد السائد هو أن الأسرة النووية تعتبر من سمات أو خصائص المجتمع الحضري والأسرة الممتدة تنتشر في الوسط الريفي، لكن يبدو من خلال الأرقام المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء المستمدة من إحصاء (1998) بأن هذه النظرة غير صحيحة ولا يمكن الأخذ بها في جميع الظروف وفي كل الحالات.

وقد يعود ذلك إلى كون التغيير الذي شهده المجتمع الجزائري كان شاملاً مس كل الأوساط الحضرية والريفية على السواء، ويتمظهر ذلك في الفوارق الضئيلة بين الوسطين الحضري والريفي. وفي هذا السياق، فإن نمط الأسرة النووية في المناطق الريفية يزيد عن 71.30% وفي المناطق الحضرية يبلغ 70.90%حسب إحصاء 2008.

ورغم هذا الفارق الطفيف في النسبة، فإن له دلالة كبيرة توحي بأن هذا الاتجاه يشكل ظاهرة عامة[36].

وفي هذا السياق نجد بأن نتائج المعطيات الإحصائية لعام (2008) التي نشرها الديوان الوطني للإحصاء، تبين بأن عدد الأسر العادية والجماعية قد بلغ 5 ملايين و776 ألف و441 أسرة موزعة على التجمعات الحضرية الرئيسية بنسبة 71% والتجمعات الحضرية الثانوية بنسبة 15.7%والمناطق المبعثرة بنسبة 13%[37].

وما يستنتج من البيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء، أن هناك نزوعاً بائنا نحو نمط الأسرة النووية الذي يشكل 71% من المجموع الكلي للأسر الجزائرية في مقابل 31.90 تمثل نمط الأسرة الممتدة. وما

يمكن الإشارة إليه أن نسبة نمط الأسرة النووية لم تكن تتجاوز 59.45% في إحصاء (1998) و نجد أن هذه النسبة لم تكن تتجاوز .46,2% سنة 1966

ويتبين من خلال العودة إلى إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء بأن حجم الأسرة الجزائرية (العائلة العادية والجماعية)[38]، قد تقلص بشكل ملحوظ، حيث كان في سنة 1987 يقدر بـ: 7,1 أشخاص في الأسرة الواحدة، ثم تراجع إلى مستوى 6,6 أشخاص خلال إحصاء (1998) ليصل إلى حدود 5,9أشخاص سنة 2008.

جدول يبين تطور حجم الأسرة الجزائرية خلال 21 سنة:

السنة	الحجم
1987	7,1
1998	6,6
2008	5,9

نستنتج من هذه الأرقام أن الأسرة الجزائرية تتجه نحو التقلص في عدد أفرادها، مما يدل على أنها أصبحت مستقلة عن أسرة التوجيه، أي عن أقاربها وأصبحت تمثل أسرة نووية، وهنا يشير بعض السوسيولوجيين في بحوثهم إلى أن نسبة الأسر النووية ترتفع كلما تراجعت أزمة السكن في المجتمع الجزائري، إلى جانب هذا نجد أن السياسات الديموغرافية التي سلكتها الدولة الجزائرية منذ أواخر السبعينات في القرن الماضي الخاصة بتنظيم النسل قد انعكست على الأسرة التي انتهجت هذا السبيل رغبة منها في إنجاب عدد محدد من الأطفال تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والوعي الاجتماعي والثقافي الذي أصبحت المرأة تتحلى به، وهناك عنصر مهم يتمثل في عدم انتشار نظام تعدد الزوجات في المجتمع الجزائري، كل هذه العوامل مجتمعة قد تكون من الأسباب التي أدت إلى تقلص عدد أفراد الأسرة الجزائرية وتغير بنائها السوسيولوجي.

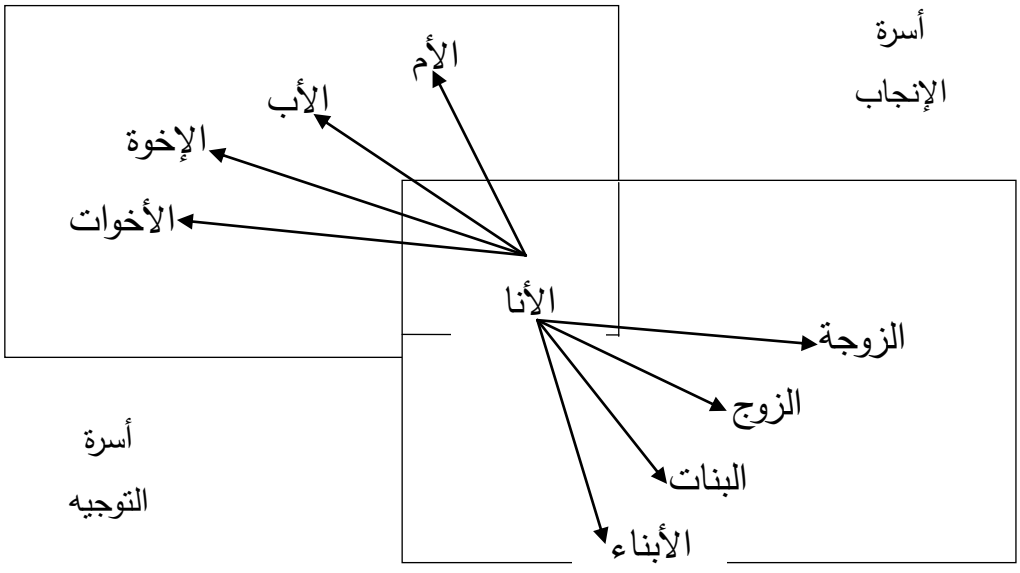

خاتمة :

نخلص إلى القول من خلال هذا العرض الذي تم التطرق فيه إلى المراحل التاريخية لتطور الأسرة الجزائرية والعوامل التاريخية التي أدت إلى إحداث تغيرات في بنائها، وحجمها الذي أخذ يتقلص كما لاحظنا في إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، حيث انتقل حجم الأسرة من 7,1 سنة 1987 إلى 5 ,9 أفراد سنة 2008، كما بينت إحصائيات الديوان بأن نسبة الأسر النووية أصبحت في ارتفاع من فترة إلى أخرى، فبعد أن كانت لا تمثل سوى 46,2 في المائة سنة 1966 أصبحت في سنة 2008 تشكل 71% من المجموع الكلي للأسر الجزائرية.

وقد أدى ذلك إلى توجه عام نحو أسرة الإنجاب (Famille de Procréation) والتخلي عن أسرة التوجيه والتي يولد فيها الإنسان والمتكونة منه ومن إخوته ذكورا وإناثا ومن والديه، وينتقل إلى أسرة التناسل التي يكونها الإنسان عن طريق الزواج والإنجاب، كما يوضحه الشكل السابق(ص11) .

ويمكن تفسير هذه التحولات التي طرأت على الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالتأثيرات التي أحدثتها عملية التنمية بمفهومها الواسع (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وتبعا للمنظور السوسيولوجي فإن تغير النسق الكلي يؤدي بالضرورة إلى تغيرات في الأنساق الجزئية التي تمثل الأسرة أحد أنساقه أو أحد أنظمته.

ويلاحظ أن العلماء الذين يهتمون بدراسة تغير الأسرة، يركزون على العوامل الرئيسية أو المتغيرات التي تكون سببا في إحداث هذا التغير، ومن أهم تلك المتغيرات التصنيع والتحضر[39]، حيث ينظر العلماء إلى عملية التصنيع والتحضر على أنهما من العوامل التي تركت أثرها الكبير والواضح في كل المجتمعات البشرية، لكن درجة هذا الأثر نجدها متفاوتة من مجتمع إلى آخر تبعا لطبيعة أنساقه الاجتماعية ومدى استجابتها لعوامل التغير، حيث يمكن أن تكون هذه الاستجابة سريعة أو بطيئة، لهذا يكون التفاوت بين تلك المجتمعات في التغير ودرجته.

ومن بين النظريات التي تناولت أثر التصنيع نجد «النظرية الماركسية» وعلى وجه الخصوص أعمال "فريديريك أنجلز" حيث قام "ماركس" باستقصاء تجريبي على التغيرات التي أحدثتها عملية التصنيع على الأسرة الإنجليزية، كون المجتمع الإنجليزي شهد بوادر الثورة الصناعية في أوروبا.

وكذلك نجد نظرية أخرى اهتمت بهذا الجانب وهي نظرية "وليم أوجبرن" إذ يؤكد أن العامل الأول في التغير الاجتماعي يتمثل في التكنولوجيا، أي «الثقافة المادية»[40]

وما يمكن استخلاصه أن التغير في الجزائر مس الأسر في الوسط الحضري إلى جانب الوسط الريفي، عكس الاعتقاد السائد، وهو ما أكدته إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، حيث بينت أن نسبة الأسر النووية أو الزواجية في الوسط الريفي أكبر من النسبة الموجودة في الوسط الحضري، حيث تبلغ الأولى (71,30) وفي الثاني (70,90)، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ومرد ذلك حسب باحثين جزائريين فان السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية كانت سياسة شاملة مست كل المناطق دون استثناء.

(1) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1430هـ، 2009م، ص، 37.

(2)أحمد بوذراع، الأسرة والزواج في المجتمع الجزائري، مطبوعة علم الاجتماع العائلي، السنة أولى ماجستير، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001، 2002، ص ص69-70,

(3) يوروبي رجاح فريدة، الضغوط الأسرية لدى الأسرة الجزائرية،مداخلة في الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، غير منشورة.

(4)أحمد بوذراع، مرجع سبق ذكره، ص 70.

(5)نفسه، ص 70.

(6)راضية لبرش، نظام الزواج في المجتمع الجزائري في ظل المتغيرات الجديدة، رسالة دكتوراه غير منشوورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص، 86.

(7)أحمد بوذراع، مرجع سبق ذكره، ص، 71.

(8)Boute Fnouchet Mostafa, Système Social et Changement Social, Alger.o.p.u. 1991. P 17.

(9)مصطفى لشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنيفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص، 414.

(10)مصطفى لشرف، مرجع نفسه، ص، 414.

11))نفس المرجع، ص، 414.

(12)نفس المرجع، ص، 415.

(13)نفس المرجع، ص417.

(14)أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 1981، ص 155.

(15)مصطفى لشرف، مرجع سبق ذكره، ص 414.

(16)عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر (سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830– 1960)،ترجمة جوزيف عبد الله، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر،دون سنة نشر، ص69.

(17)–مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية(التطور والخصائص الحديثة)، ترجمة دمري أحمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1984، ص 40.

(18) نفس المرجع، ص 273.

(19)) Descloiteres. R. et Debzi.., système de parente et stucture. Familiales en Algérie. Paris. C. A. S. H. A .1965 p29.

(20)Fra nz Fanon. Sociologie d'une révolution. Paris. P.C..N Année 1982. P 19.

(21)Ibid , Page ,85.

(22)Ibid, Page 86.

(23)Bout Fenouchet, Mostapha, Système Social et Changement Social, op.cit,P 38.

(24)Franz Fanoun, op.cit. pp.92, 93.

(25))Descloitres. R. et DEBZI.1. op. cit. PP 53-54.

(26)أحمد بوذراع، مرجع سبق ذكره، ص ص 76– 77.

[27]نفس المرجع، ص77.

[28]نفس المرجع، ص7.

([29])Boutefenouchet Mostapha. Système Social et Changement Social, op. cit. P84.

([30])BORMANS. M, Statut Personnel et Famille du MAGHREB de 1940 à NOS JOURS, édition monton, Paris, 1977, P614.

[31]مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية (التطور و الخصائص الحديثة)مرجع سابق ، ص45.

[32]نفس المرجع ، ص223.

[33] نفس المرجع ، ص219.

[34]نفس المرجع، ص37.

[35]بوروبي رجاح فريدة، مرجع سابق، مداخلة غير منشورة.

[36]نفس المرجع.

[37]الديوان الوطني للإحصاء.

[38]مصطلح مستخدم من طرف الديوان الوطني للإحصاء، ويقصد به الأسرة النووية والأسرة الممتدة.

[39]سناء الخولي، الأسرة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الأزاربطة، الإسكندرية، 2004، ص 96.

[40]سناء الخولي: نفس المرجع, ص97.